آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة كليتي التربية الحكومية بدولة الكويت للحصول على الاعتماد الأكاديمي

د.عبد المحسن عايض القحطاني
د. مزنه سعد خالد العازمي
د.عبد العزيز سعود المحيلبي
جامعة الكويت– الكويت
abdulmuhsen.alqahtani@ku.edu.kw

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تعرف آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت كما يراها أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة تكونت بصورتها النهائية من (57) فقرة، موزعة على أربعة عشر مجالاً، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (492) من أعضاء هيئة التدريس. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:أن تصورات العينة حول تطبيق عمادة الكلية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة في مشروع الاعتماد الأكاديمي كانت مرتفعة وإيجابية، وكان أعلى متوسط حسابي للمبدأ الخامس، وأدنى متوسط حسابي للمبدأ الرابع. كما أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أن المبدأ الثالث عشر يفسر 24% من نسبة التغير في نجاح مشاريع الاعتماد الأكاديمي، في حين أن (المبدأ الخامس)، و (المبدأ العاشر)، و(المبدأ الثاني)، و (المبدأ الرابع عشر)، و (المبدأ الثالث) قد فسرت في مجموعها ما نسبته 36% من احتمالات نجاح مشاريع الاعتماد الأكاديمي. وقد أوصت الدراسة بضرورةالاهتمام بالمبدأ الرابع الخاص بالتدريب من خلال عمل دورات تدريبية لجميع العاملين في كليتي التربية حتى تكون لديهم رؤية واضحة عن الأدوار المنوطة بهم في عملية الاعتماد الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية :مبادئ ديمنغ – إدارة الجودة الشاملة – إدارة الجودة في التربية – إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي – الاعتماد الأكاديمي ، معايير الاعتماد الأكاديمي – إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي.

مقدمة

شهد التعليم العالي في الآونة الأخيرة تطورات وتحولات كبيرة نتيجة لعوامل عدة اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية، والتوسع الملحوظ في التعليم العالي كما وكيفا وما استتبع ذلك من زيادة النفقات في التعليم العالي وما رافقها من ندرة في الموارد المالية، كل ذلك

وضع مؤسسات التعليم العالي أمام تحديات كبيرة تمثلت في إضافة تحسينات نوعية في عمليتي التعليم والتعليم لكي تحقق مؤسسات التعليم العالي دورها المنشود في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن بين المداخل التي اعتمدتها معظم مؤسسات التعليم العالي نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي بحيث يؤسس هذا المدخل آليات لضمان جودة البرامج الأكاديمية من خلال اعتماد معايير أكاديمية يتوجب على هذه المؤسسات مراعاتها، والعمل على توفير متطلباتها، وتحقيق شروطها، سعياً وراء تحقيق أهداف عالية المستوى من التميز في الأداء، وبما يخدم مخرجات التعليم العالي (المحياوي،2007).

وللحفاظ على الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي ارتأت كثير من الدول أن تعتمد على آلية للحفاظ على الجودة والنوعية، ومن أجل ذلك أنشئت هيئات سمي بعضها هيئة الاعتماد (accreditation) والبعض الأخر سمي هيئة التقييم (evaluation)، وقد تختلف معايير الاعتماد من بلد إلى بلد أو من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنها جميعها تتفق في وجود معايير متفق عليها ويتوجب توافرها بدرجة معينة للحصول على الاعتماد بأن برامجها تتطابق والجودة المطلوبة (سركيس،2004)،والاعتماد الأكاديمي هو نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها (Assurance& Quality Accreditation Project, 2004)، كما أنه يُعنى بالتقييم الخارجي للجودة التي يتم استخدامها بواسطة التعليم بهدف تحقيق ضمان الجودة في برامج المؤسسات التعليمية, وتحسين جودتها. ويشير إلى مدى العمليات التي يتم استخدامها لضمان أن المؤسسات التعليمية, على اختلاف مستوياتها, تعمل في ظل معايير الجودة التي تهدف إلى تحسن جودة المدخلات, والعمليات, والمخرجات, والإدارة والخدمات المقدمة (Dill andWilliams,1996).

و يقسم الاعتماد الأكاديمي إلى ثلاثة أنواع:

1. **الاعتماد المؤسسي** Institutional accreditation: ويمنح هذا النوع من الاعتماد تأهيلاً أولياً ومبدئياً للمؤسسة التعليمية باعتبارها وحدات متكاملة (Total Operating Units) ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد الخطوة الضرورية الأولى للبدء في العمل والتأكد من أن المؤسسة التعليمية ككل قد استوفت الشروط والمعايير والمستويات العامة (المهدي، 2009، 67).
2. **الاعتماد البرامجي أو المتخصص** Programs accreditation: ويطلق عليه الاعتماد التخصصي, ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة ما, والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة (طعيمة، 2006، 11).
3. **الاعتماد المهني** Specialized Accreditation: ويقصد به الاعتراف بالكيفية

لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، (Coffey and Millsaps,2004) ، ويختص هذا النوع من الاعتماد بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويمنح هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات اعتمادية أعدت لهذا الغرض كالنقابات أو الاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بكل مهنة (المهدي، 2009، 68).

ويرتبط مفهوم الاعتماد (Accreditation) في التعليم العالي ارتباطا وثيقاً بمبادئ إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management)، وما يحتويه من مفاهيم فرعية كمفهوم الجودة (Quality) الذي يشير إلى درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل (أو المستفيد من الخدمة) أو تلك المتفق عليها معه (الدهشان،2007)، وكمفهوم ضمان الجودة (Quality Assurance) الذي يقصد به مجموعة النشاطات التي تتخذها الجامعة لضمان أن ثمة معايير محددة، وضعت مسبقا للمنتج يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام ، وهي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو مقرر دراسي (Temponi, 2005) ، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتها في جميع نشطات الجامعة وتهدف دائما إلى تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل، ويرتبط أيضاً بمعايير الجودة والتي هي عبارة عن بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشودا من الجودة Quality أو التميز Excellence (الزيادات،2007).

ويلاحظ أن هذه المفاهيم تؤدي بمضامينها إلى تحقيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تعد وسيلة ممتدة لا تنتهي، وتشمل كل مكون وفرد في المؤسسة بغية التحسين المستمر للجودة، من خلال التركيز على تلافي حدوث الأخطاء، والتأكد من أن الأعمال قد أديت بشكل صحيح من أول مرة لضمان جودة المنتج والارتقاء به بشكل مستمر (الدهشان،2007)، فتوفر متطلبات إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة يمكن أن يحقق لها الاعتماد من مؤسسات الاعتماد، وأيضاً يعتبر الاعتماد وسيلة لتحقيق الجودة في المؤسسات التربوية استناداً إلى معايير توكيد الجودة والاعتماد، ويلاحظ أن هذه المعايير تستند في مضمونها إلى مبادئ إدوارد ديمنغ الأربعة عشر التي ترجمها ساليس إلى مبادئ في الواقع التربوي، ويمكن تقسيم هذه المبادئ إلى سبع يجب على المؤسسة اتباعها ، وسبع أخرى يجب الابتعاد عنها والحذر منها ويمكن إيجاز السبع الأولى الواجب اتباعها كما يلي (التميمي،2005):

1- وضع هدف دائم يتمثل في تحسين الإنتاج والخدمات.

2- تبني فلسفة جديدة (TQM).

3- التطوير الدائم والمستمر لنظام الإنتاج والخدمات.

4- التدريب على الوظيفة.

5- وجود قيادة فعّالة .

6- وضع برنامج نشط وقوي للتدريب والتعليم.

7- إيجاد هيكل في الإدارة العليا يركز على متابعة الخطوات السابقة.

أما المبادئ التي يجب الابتعاد عنها والحذر منها فهي:

1- التخلص من الاعتماد على التفتيش .

2- إلغاء تقييم العمل على أساس السعر فقط (تحسين الجودة ، الإنتاجية ، خفض التكاليف) .

3 - التخلص من الخوف .

4 - إزالة الحواجز بين الإدارات والأقسام .

5 - التخلص من الشعارات والنصائح والتحذيرات .

6 - استبعاد معايير العمل القائمة على الحصص العددية .

7 - إزالة العوائق التي تحرم العاملين من التباهي ببراعة عملهم.

وبناءً على مبادئ ديمنج السابقة نجد أنه يمكن تصنيف معايير توكيد الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي إلى مجموعتين (حسين و السروي، 2009):

- المجموعة الأولى وهي المعايير التي تتناول الكيانات المؤسسية للتعليم العالي وتشتمل على سبعة معايير وهي:

المعيار الأول: رسالة الجامعة وأهدافها وغايتيها.

المعيار الثاني: التخطيط والتجديد المؤسسي.

المعيار الثالث: الموارد المؤسسية.

المعيار الرابع: القيادة والحوكمة.

المعيار الخامس: الإدارة.

المعيار السادس: العدالة والنزاهة والشفافية.

المعيار السابع: التقييم المؤسسي.

- المجموعة الثانية: وهي التي تختص بمعايير الفاعلية التعليمية، وتشتمل على سبعة معايير هي:

المعيار الأول: سياسة قبول الطلبة.

المعيار الثاني: الخدمات الطلابية المساندة.

المعيار الثالث: البرامج التعليمية.

المعيار الرابع: التأهيل التعليمي العام.

المعيار الخامس: أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

المعيار السادس: الأنشطة التعليمية.

المعيار السابع: تقييم تعليم الطلبة.

وتعمل كليتي التربية في دولة الكويت في إدارة مشاريعها في مجال جودة الاعتماد الأكاديمي ضمن المعايير السابقة، وذلك سعياً منها للارتقاء بمستواها وتعمل في تأدية مهمتها وفق المستويات والمعايير الدولية، وفي ضوء هذه المعايير وكخطوة أولى في تطبيق جودة الاعتماد الأكاديمي أنشأت كلتا الكليتين وحدة للاعتماد الأكاديمي قامت بإعداد إطار مفاهيمي(ConceptualFramework) خاص بالكلية ضمن المعايير السابقة، بحيث يساعدها هذا الإطار على وضع برنامج مرجعي للتطوير والتقويم ورسم إستراتيجية مكتوبة واضحة المعالم (كلية التربية،2006)، ويتكون هذا الإطار المفاهيمي من سبعة عناصر محددة على النحو التالي: الأساس الفلسفي، ورؤية الكلية، ورسالة الكلية، والغايات والأهداف، والأسس المعرفية والتعهدات التي تلتزم بها كليتي التربية، ونموذج التعلم الذي تتبناه الكلية، ونظام التقويم، والإضافة إلى إلى إعداد هذا الإطار قامت وحدة الاعتماد الأكاديمي أيضا بمراجعة وتحديث برامج الكلية وصحائف التخرج، وعملت على تطوير برامج التربية العملية والخبرات الميدانية (الهاجري،2009).

ومما سبق تبدو العلاقة الوطيدة واضحة بين إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي وهي علاقة تلازمية، إذ أن الوفاء بمتطلبات الجودة ممكن أن يحقق ويسرع بعملية الاعتماد من مؤسسات الاعتماد العالمية، ونظرا لحداثة موضوع توكيد الجودة والاعتماد وأهميته لكليتي التربية، فقد سوّغ للباحثين ضرورة إجراء هذه الدراسة لمحاولة التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت كما يراها أعضاء هيئة التدريس.

الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الأدب التربوي اتضح وجود العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الجودة والاعتماد كل على حدة، وكذلك وجود بعض الدراسات الحديثة التي اهتم الباحثين فيها في ربط موضوع الجودة الشاملة بالاعتماد الأكاديمي، لإيمانهم بأن تطبيق نظام الجودة الشاملة يساعد المؤسسة التعليمية على استيفاء شروط الاعتماد، ونظرا لتعدد مجالات هذه الدراسات فقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة مجالات:

المجال الأول: الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الجودة الشاملة:

ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العاليعلى مستوى الدراسات العربية، الدراسة التي قام بها عشيبة عام (2000) وهي دراسة هدفت إلى إلى تحديد مفهوم إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي

المصري ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحديد بعض المعلومات التي تقف عائقاً أمام تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي المصري، ومنها القصور في اللوائح والتشريعات، والهياكل التنظيمية، إضافة إلى عدم التزام القيادة الجامعية بتنفيذ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة.

وأجرى الكيومي (2002) دراسة هدفت إلى تعرف تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية في سلطنة عمان من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس فيها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن وجهة نظر كل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في سلطنة عمان نوعاً ما متطابقة في درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وإن إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة كانت بدرجة عالية على كل مجالات الدراسة باستثناء مجال استخدام الطريقة العلمية، إذ جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر كل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس.

وأجرى بدح (2003) دراسة هدفت إلى تطوير أنموذج لإدارة الجودة الشاملة ، وبيان درجة إمكانية تطبيقه في الجامعات الأردنية الرسمية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة إمكانية تطبيق أنموذج إدارة الجودة الشاملة المقترح للتطوير الإداري في الجامعات الأردنية الرسمية جاءت كبيرة، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة إمكانية تطبيق أنموذج إدارة الجودة الشاملة المقترح بين عمداء ورؤساء الأقسام الأكاديمية ومديري الوحدات الإدارية في الجامعات الأردنية العامة لصالح العمداء.

وأجرى عيسى (2003) دراسة هدفت إلى تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم الجودة الشاملة في كليات سلطنة عمان، وكذلك تحديد أهم المحاور التي ترتكز عليها إدارة الجودة الشاملة وتقييم فرص تطبيقها في كليات التربية في السلطنة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة تأسيس ثقافة للجودة داخل كليات التربية ترتكز على مجموعة من القيم يتم الالتزام بها لتحقيق الأداء المستمر، وكذلك يتعين على كليات التربية البدء في إعداد بنيتها الداخلية والتنظيمية وإحداث التطويرات اللازمة للحصول على إحدى شهادات الجودة العالمية في هذا المجال .

وأجرى درادكة (2004) دراسة هدفت إلى معرفة آراء القادة التربويين لدرجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية، وهدفت أيضاً إلى معرفة مدى اختلاف وجهات النظر باختلاف المسمى الوظيفي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والرتبة الأكاديمية، وقد وجدت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية كانت متوسطة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في آراء القادة التربويين تعزى إلى كل من متغير المسمى الوظيفي، والتخصص وسنوات الخبرة.

كما أجرى العتيبي (2006) دراسة هدفت إلى تطوير أنموذج مقترح لإدارة الجودة الشاملة في جامعة الكويت، في ضوء تصورات القيادات الإدارية وأعضاء هيئة التدريس، لإمكانية تطبيقه، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان منها: إن إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة كانت متوسطة من وجهة نظر القيادات الإدارية وأعضاء هيئة التدريس، باستثناء مجال الشؤون الأكاديمية ، وخدمة المجتمع، و التخطيط الاستراتيجي، إذ كانت إمكانية تطبيقها مرتفعة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات القيادات الإدارية، وتصورات أعضاء هيئة التدريس لإمكانية تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في جامعة الكويت تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

وأجرى علوان (2006) دراسة هدفت إلى معرفة إمكانية تطبيق مبادئ وفلسفة إدارة الجودة الشاملة (TQM) في كليات جامعة التحدي الليبية ، وتتلخص هذه المبادئ في: جودة الإدارة الجامعية، جودة التشريعات واللوائح الجامعية، وجودة التركيز على العميل الجامعي، وجودة تقييم الوقاية، وجودة التحسين المستمر، إضافة إلى معرفة المعايير الأخرى في تطبيق جودة التعليم مثل العوامل الشخصية والتنظيمية (الخبرة العلمية ، والصفة الوظيفية ، والعمر)، وقد توصلت الدراسة إلى أن إمكانية تطبيق مبادئ وفلسفة إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر عينة الدراسة غير ملائمة لأن تطبيق في كليات الجامعة في الوقت الحاضر ، في جميع مجالات قياسها المقترحة ما عدا مجال جودة التشريعات واللوائح الجامعية والذي اتضح انه ملائم للتطبيق حيث حصل على نسبة (74.5%) من حجم المقياس المستخدم والذي كانت درجة حده الأدنى للقبول (71.4%). ويعود سبب عدم الملاءمة إلى ثقافة كليات الجامعة وبنيتها التنظيمية والتي لا تساعد على تطبيق الجودة الشاملة، إضافة إلى أن إدارة الجامعة لا تقوم بتطبيق الكثير من مبادئ وفلسفة إدارة الجودة الشاملة (TQM) مثل تطوير مهارات العاملين، ووضع خطة للتقييم وغيرها.

وأجرت اللميع (2010) دراسة هدفت إلى تعرف إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة في جامعة الكويت من وجهة نظر القيادات الجامعية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إجماع أفراد عينة الدراسة على إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة الكويت، وأن أكثر المجالات إمكانية في التطبيق هو مجال القيادة، بينما أقلها إمكانية في التطبيق هو مجال المعلومات والتحليل ، ويرى أفراد العينة أن بند " تطوير قواعد البيانات الإلكترونية بشكل مستمر" من أهم المقترحات لإنجاح تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة الكويت، بينما يرى أفراد العينة بأن بند " توعية جميع المستفيدين من الخدمات الجامعية بمزايا إدارة الجودة الشاملة" اقل المقترحات أهمية.

أما على مستوى الدراسات الأجنبية فمن أبرز الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع، الدراسة التي قام بها (Seymour,1991) التي هدفت إلى تطبيق وتنفيذ برنامج إدارة الجودة

الشاملة على ثلاث وعشرين من الكليات والجامعات الرائدة، وقد وجدت نتائج الدراسة أن إدارة الجودة الشاملة تستطيع أن تخلق فرقاً في تحسين جودة التعليم، تتمثل في تضاعف إمكانية المؤسسة التعليمية على تحمل مسؤولية الخدمات التي تقدمها، وتحسين البيئة التعليمية، كما أن اتخاذ القرار أصبح مبنياً على المعطيات والحقائق أكثر مما كان عليه، وأصبحت الفرصة سانحة لأعضاء الأقسام المختلفة أن يعملوا معا مما شجع على إزالة الحواجز بين هذه الأقسام وتضاعفت معها معرفة جميع العاملين بالعملية التعليمية، وتقلصت النفقات وانخفضت الأعمال التي تتطلب الإعادة.

كما قام (Huang ,1994) بدراسة كان الهدف منها البحث عن الصلة التي تربط بين أساليب القيادة لدى رؤساء المؤسسات التعليمية العالية (الكليات الأمريكية ذات الأربع سنوات) وبين أدائها لسلوكيات قيادة الجودة الشاملة، وقد بينت نتائج الدراسة أن رؤساء الجامعات أدوا سلوكيات قيادة الجودة الشاملة إلى درجة محدودة فقط، كما أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين بعدي أساليب القيادة المتمثلين في الدراسة والهيكل التعليمي من جهة، وأداء الرؤساء لسلوكيات جودة القيادة من جهة أخرى. كما وجدت نتائج الدراسة أن رؤساء الجامعات ذوي الأسلوب القيادي ميالون لأداء سلوكيات قيادة الجودة الشاملة أكثر من غيرهم من الرؤساء ذوي الأساليب القيادة الأخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين طول زمن استخدام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وأداء الرؤساء لسلوكيات قيادة الجودة الشاملة.

كما أجرى (Irvin,1995) دراسة هدفت إلى التعرف على الجهود المبذولة لإنجاز إدارة الجودة الشاملة في خمس جامعات من جامعات الأبحاث في أمريكا وهي جامعة Cornell، وجامعة Maryland، وجامعة Michigan، وجامعة Pennsylvania، وجامعة Wisconsin Madison، وقد كشفت نتائج الدراسة أن إدارة الجودة الشاملة تمثل مبادرة موجهة إدارياً لتحسين جودة خدمات الحرم الجامعي وتقليص التكاليف، كما أن عدداً من الهيئات التدريسية تعلم وتدير البحث حول إدارة الجودة الشاملة، ولكن انشغال الهيئات التدريسية في استخدام مبادئ إدارة الجودة الشاملة تبقى هي الاستثناء أكثر من القانون المتبع في الحرم الجامعي للجامعات الخمسة.

وأجرى (Christofferson,1997)دراسة حول إدارة الجودة الشاملة في كليات أيوا (Iowa) الأمريكية ومدارسها، هدفت إلى مقارنة استجابة الكليات والمدارس في هذه الولاية من حيث التدريب على الجودة، وأدوات الجودة والمعوقات التي تقف حائلا أمام تطبيق الجودة، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن المدارس والكليات التي طبقت نظام الجودة ومعاييره وجدته مناسباً جداً، كما وجدت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الكليات قد تلقوا

تدريباً أكثر من أقرانهم في المدارس، ولكن أعضاء هيئة التدريس كانوا أقل رغبة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة من الإداريين ورؤساء المجالس في كل من الكليات والمدارس، كما توصلت النتائج إلى أن هذه المؤسسات التعليمية تفتقر إلى الخطط الكافية لتطبيق معايير الجودة الشاملة.

وأجرى (Couch,1997) دراسة هدفت إلى قياس مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات جامعة شمال كارولينا الأمريكية، وبيان الفرق في استجابات الإداريين وأعضاء هيئة التدريس، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك مستويات مختلفة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكليات التي تم فيها تطبيق هذه الأداة، كما وجدت نتائج الدراسة أن هناك جوانب ايجابية في تطبيق معايير الجودة أدت إلى تحسين وتطوير الاتصال، وتطوير النظام، وخدمة الزبون وزيادة الإسهام في المشاركة في صنع القرار على مستوى الكلية، أما الجوانب السلبية لتطبيق معايير الجودة شملت عدم التناسق بين فلسفة الكلية والواقع العملي، وضياع الكثير من الوقت، وزيادة كثافة العمل والكثير من العمل الكتابي.

وأجرى (Carey,1998) دراسة هدفت إلى معرفة درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في أمريكا، من خلال استخدام نموذج إيستون (EASTON) كإطار للعمل والتحليل في الدراسة، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن مدخلات البيئة الخارجية والتي تتمثل في الدعم والمطالبة، كان لها الأثر البالغ في تحفيز رئيس المؤسسة على تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة في الحرم الجامعي، وأن العوامل الداخلية مثل الممارسات، وتقليل الميزانية، كان لها الأثر الكبير على إثارة الرئيس لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، كما وجدت نتائج الدراسة أن المخرجات ونظام التغذية الراجعة التي تعد من المكونات الرئيسية لنموذج إيستون لم تكن مدرجة في تخطيط هذه المؤسسات، ولذا فإنها أثرت على مدى تطبيق الجودة الشاملة في هذه المؤسسات.

وأجرى (Kolinski,2000) دراسة حول تحديد معايير وعوامل النجاح والفشل عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومبادئها في مؤسسات التعليم، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم تعاني من المعوقات ذاتها في منظمات العمال عند تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM)، وأن مؤسسات التعليم التي تطبق هذا المدخل تحظى بدعم إداري كبير ورؤية جيدة وقيادة قوية ، وأنها تعمل بروح فريق العمل الجماعي داخل المؤسسة الواحدة.

وقام (Dymam& Clifford,2001) بدراسة هدفت إلى تطوير وتنفيذ أنظمة الجودة في الجامعة الكاثوليكية في سدني باستراليا خلال الفترة (1992-2000)، وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة أن تقديم إدارة الجودة النظامية في محيط الجامعة عملت على تغييرات رئيسة في الجامعة وفي عملياتها مع إحداث تغييرات كبيرة في اتجاهات وفهم الموظفين لها.

المجال الثاني: الدراسات التي تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي:من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي على مستوى الدراسات العربية، الدراسة التي قام بها الخطيب والجبر (1999) التي هدفت إلى تقصي الأبعاد الإدارية للاعتماد الأكاديمي في التعليم كما يراها الأكاديميون والإداريون في المملكة العربية السعودية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدة معلومات من أهمها: موافقة أفراد عينة الدراسة من أعضاء المجالس العلمية بالجامعات السعودية على مفهوم الاعتماد من حيث اعتباره صيغة لقياس كفاءة المؤسسة العلمية وبرامجها، وأن هذه الصيغة تشمل البعدين الأكاديمي والإداري، كما يرى أفراد الدراسة أن إدارة الاعتماد الأكاديمي يجب أن تتكون من هيئة مستقلة عن الأجهزة التعليمية الأخرى، كما يرون أن الاعتماد الأكاديمي مهم لكونه يساعد على تحسين نوعية التعليم وفاعليته. وقد توصلت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن هناك حاجة ملحة إلى الاعتماد الأكاديمي لأسباب أهمهما: معالجة السلبيات التي تنشأ في العادة عن إقامة المؤسسات والبرامج التعليمية وما يصاحبها من أنشطة وممارسات، وقد وجدت نتائج الدراسة أن من شروط الاعتماد الأكاديمي الاهتمام بالأهداف والغايات، واستخدام الأساليب المناسبة، وتوفير الإمكانات اللازمة لنجاحه، وتوفير مصادر المعلوماتية والمادية والمعنوية، واختتمت نتائج الدراسة بالتأكيد على الجوانب الأساسية للاعتماد وهي: الهيئة التعليمية، الإدارة، البرامج، خدمة المجتمع ، والأجهزة المساندة الأخرى.

وأجرى العريمي (2005) دراسة هدفت إلى التعرف على تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية التابعة لوزارة التعليم العالي بسلطنة عمان كما يتصورها القادة الإداريون والأكاديميون، ومن ثم تحديد الاختلاف في تقديرات درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، باختلاف الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي، والخبرة، والكلية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تقديرات درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي كما يتصورها القادة الإداريون والأكاديميون في كليات التربية في مجال (رسالة الكلية وأهدافها) قد حاز على درجة تقدير كبيرة، بينما مجالات: البرامج التعليمية، والهيئة التدريسية، والخدمات الطلابية، ومصادر التعلم، وخدمة المجتمع والأداة ككل، قد حازت على درجة تقدير متوسطة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أوساط تقديرات أفراد العينة على الأداة الكلية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ولمتغير المؤهل العلمي ولصالح مؤهل الدكتوراه.

كما أجرت الهاجري (2009) دراسة هدفت إلى معرفة واقع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي للمجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت طبقاً لستة معايير هي (معارف المتعلم ومهاراته

واتجاهاته؛ والتقويم؛ والخبرات الميدانية والتربية العملية؛ والتنوع؛ ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس وأداؤهم وتطويرهم ؛ وإدارة الكلية ومواردها)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير معارف المتعلم؛ والخبرات الميدانية؛ والتنوع؛ ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، جاءت بدرجة متوسطة في حين أن تطبيق معياري التقويم وإدارة الكلية ومواردها كانت بدرجة قليلة، أيضاً من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن كلية التربية ممثلة بمكتب التوجيه والإرشاد مقصرة في توجيه الطلبة وخصوصاً في مجال إرشاد الطالب وتوجيهه نحو التخصص المناسب، معللة السبب في ذلك بأنه ليس من مهام مكتب التوجيه والإرشاد، كما أن كلية التربية أيضا لا تقوم بمتابعة الطالب المعلم بعد تخرجه، وعللت السبب في ذلك إلى حجم الأعداد الكبيرة من الخريجين في كل فصل دراسي بحيث يصعب متابعتهم بالإضافة إلى عدم وجود مكتب للخريجين في الكلية يتابع هؤلاء الطلبة بعد التحاقهم بسوق العمل، أيضاً كشفت نتائج الدراسة عن وجود وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية الإعداد المهني الجيد للطالب المعلم، بالإضافة إلى أن مقررات التخصص ساعدت على تزويد الطالب المعلم بالمعارف والمعلومات اللازمة.

أما على مستوى الدراسات الأجنبية فمن أبرز الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع، الدراسة التي قام بها (Schaffner,2009) التي هدفت إلى تحديد معايير الاعتماد في وثائق صادرة عن ستة لجان إقليمية خاصة بالمعايير والاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثبتت هذه الدراسة أن الاعتماد باعتباره شكلا من أشكال التقويم أساسه الفعلي تحقيق الاستقرار في شرعية عمل المؤسسة التعليمية، لذا فإنه يتطلب هيئات تتمتع بشرعية كافية لتحقيق أهدافها.

كما قامت (Alazmi, 2010) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى ارتباط البرامج المقدمة في كلية التربية بجامعة الكويت بالإطار المفاهيمي للكلية وعلى مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الستة للمجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) "البرامج المقدمة", نظام التقييم و التقويم, الخبرات الميدانية, التنوع, تأهيل أعضاء هيئة التدريس وأدائهم وتنميتهم المهنية والإدارة والموارد " في كلية التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لمدى ارتباط البرامج المقدمة في كلية التربية بالإطار ألمفاهيمي لكلية التربية قد جاءت متوسطة، كما تراوحت تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمدى تطبيق المعايير الستة للإنكيت في كلية التربية ما بين الدرجة المتوسطة والضعيفة، وكان المعيار الثالث (الخبرات الميدانية) أفضل معيار تقوم كلية التربية بتطبيقه. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن البرنامج التربوي يحتوي على مقررات تربوية متكاملة تضمن الإعداد الجيّد للطالب كمعلم.

المجال الثالث: الدراسات التي تناولت موضوع إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي:

ومن أهم الدراسات التي ربطت بين هذين المفهومين، الدراسة التي قام بها الخطيب (2002) حول معايير الاعتماد وضمان الجودة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ضبط جودة التعليم تستهدف التأكد من أن إجراءات عمل النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته تطابق المواصفات العالمية الخاصة بجودة الإنتاج وأنها محاولة لمنع حدوث الأخطاء، ورضاء المستفيدين من العملية التعليمية، وكسب ثقتهم، وتستند المؤسسات التعليمية في مستوى التعليم العام والتعليم العالي على تطبيق معايير الاعتماد من خلال عمليات التقويم الذاتي، والدراسة الذاتية الشاملة، وتقويم أعضاء فريق الاعتماد لتحديد مدى وفاء المؤسسة التعليمية بالشروط الخاصة بالاعتماد، كما أن جودة الاعتماد الأكاديمي والتخصصي تتوقف على عدد من الاعتمادات من أهمها تعزيز الاستمرارية، والمساعدة على الارتقاء والتميز، وتطوير القدرات الذاتية وممارستها في الحكم على جودة الجوانب الكمية والنوعية في التعليم.

وأجرت كلا من درندري و هوك (2007) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق الإجراءات الأولية لتقويم وتوكيد الجودة في الجامعات والكليات السعودية كما يراها المسئولون عن الجودة والمهتمون بها في الجامعات والكليات السعودية. كما تهدف إلى تحديد أهم معوقات التطبيق والأولويات اللازمة للقيام بعمليات توكيد الجودة, والبناء على ما يستفاد من هذه التجربة عند وضع نظام لتوكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي للتعليم العام، وأوضحت النتائج اختلاف مستوى الجامعات من حيث تطبيق أنشطة وأدوات التقويم اللازمة للجودة والاعتماد الأكاديمي, حيث تراوحت من مؤسسات تطبق جميع الأنشطة الأساسية إلى مؤسسات لا تكاد تطبق شيئاً منها. واتضح أن أهم عوائق التطبيق هي عدم المعرفة وعدم التدريب الكافي في مجال الخطوات التفصيلية اللازمة لتحقيق الجودة.

وأجرى الكرداوي (2009) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على نشر وترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بجامعة المنصورة، وقد أجريت على عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والمستفيدين من خدمات الجامعة، وبالتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية اتضح وجود تأثير معنوي لتطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على جميع أبعاد الجودة الشاملة لدى أعضاء هيئة التدريس، في الوقت الذي لم تسفر فيه عن وجود تأثير معنوي لتطبيق تلك المشروعات على بُعد الابتكار والتجديد لدى الطلاب، بينما اتضح وجود تأثير معنوي لها على بُعدى تحقيق الرضاء لدى الطلاب وتنمية الشعور بالانتماء والولاء لديهم. أما بالنسبة لتأثير مشروعات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي على أبعاد الجودة الشاملة لدى مختلف المستفيدين من مؤسسات المجتمع المحلى فلم تثبت نتائج الدراسة وجود أي تأثير معنوي لتلك المشروعات

على أي بُعد من أبعاد الجودة الشاملة. كما وجدت نتائج الدراسة أن سلوكيات القيادات العليا بالجامعات المصرية تلعب دورا مؤثرا في خلق ثقافة مواتية لتطبيق مشروعات الجودة للوصول إلى الاعتماد الأكاديمي.

أما على مستوى الدراسات الأجنبية فقد قام (Albulushi,2003) بدراسة هدفت إلى تفحص القيمة الملاحظة للإجراءات الحالية وتم التخطيط لها لتقييم الجودة المؤسسية ومدى تناولها لحاجات المستفيدين من التعليم العالي في سلطنة عمان، من أجل ضمان الجودة من خلال الاعتماد المؤسسي، وقد أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العمليات، والمعايير، والمقاييس ذات الصلة الحالية المستخدمة في تقييم واقع مؤسسات الاعتماد في التعليم العالي العمانية طموحة جداً بشكل عملي، وتقوم بشكل أساسي على المدخلات، وعملية تشدد على المخرجات، ويغلب عليها الاعتبار المحدود لسياق مؤسسات التعليم العالي المحلية في سلطنة عمان، ومتحيزة ثقافياً تجاه الثقافة الغربية، كذلك بينت نتائج الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي العمانية الحكومية والخاصة، متأخرة بعض الشيء في تلبية الحد الأدنى لواقع الاعتماد المؤسسي ، بسبب أنها تمر ببعض التحديات والصعوبات.

يتضح مما تقدم في الدراسات السابقة أن موضوع إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي موضوع جديد في حقل الدراسات التربوية، وأن أغلب الدراسات السابقة مثل دراسة (Seymour,1991)، ودراسة (Couch,1997)، ودراسة (الخطيب والجبر،1999)، ودراسة (Dymam& Clifford,2001)، ودراسة (Albulushi ,2003) قد توصلت إلى أن تطبيق مؤسسات التعليم العالي لمبادئ الجودة الشاملة ساعدها على تجويد مدخلاتها ومخرجاتها وساعدها على التحسين والتقييم المستمر لعملياتها، كما أشارت دراسات أخرى مثل دراسة (Huang ,1994)، ودراسة(Kolinski,2000)، ودراسة (الكرداوي،2009) إلى أن نجاح كليات التربية في تطبيق الجودة الشاملة يتطلب بالضرورة وجود قيادة فعّالة تعمل على تأسيس ثقافة تنظيمية للجودة داخل مؤسساتها، كما بينت بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Seymour,1991)، ودراسة (Couch,1997) أن المؤسسات التعليمية التي تبنت مبادئ إدارة الجودة الشاملة استطاعت أن تحدث فرقاً في تحسين جودة التعليم الذي تقدمه، تمثل في تضاعف إمكانية المؤسسة التعليمية على تحمل مسؤولية الخدمات التي تقدمها، وتحسين البيئة التعليمية، وتوفرت لها فرص أكبر في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي. وفيما يخص هذه الدراسة فقد استفادت من الدراسات السابقة في تحديد أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي يجب أن تتناولها الدراسة في البحث، وربطها بمعايير الاعتماد الأكاديمي التي تستند عليها كليتي التربية في الكويت وهي معاييرNCATE ، وذلك من خلال تصميم أداة لقياس درجة إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية، كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تفسير النتائج التي توصلت لها ومقارنتها

بما سبقها، وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المنهجية وإجراءات الدراسة، وفي الحيز الجغرافي الذي طبقت عليه أداة هذه الدراسة وهو دولة الكويت.

مشكلة الدراسة

لقد شهد التعليم العالي في دولة الكويت توسعاً كمياً متسارعاً خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم، الذي قد يؤثر بشكل أو آخر على نوعية هذا النوع من التعليم وجودته، مما حدا بكليات الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي إلى ضرورة انتهاج سياسة جديدة تعمل على تحسين وتطوير نوعية خدماتها وإنتاجها، وكسب رضا المجتمع والمحافظة على استمرارها وبقائها في وسط الحدة التنافسية بين المؤسسات الجامعية الأخرى الخاصة منها أو العربية أو الأجنبية، لذلك نجد أن هاتين المؤسستين أخذت تعمل جاهدة على تجويد وتحسين منتجاتها من خلال إنشاء مكتب للاعتماد الأكاديمي، و التعاون مع مؤسسات اعتماد مختصة ببرامج كليات التربية وإعداد المعلمين مثل المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) لمتابعة أدائها وعمل دراسة ذاتية تبين مدى تحقيق هاتين الكليتين لشروط الاعتماد ومواقع القوة والضعف في أدائها، وكذلك حث أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا لعمل الأبحاث المتخصص عن الاعتماد. وانطلاقاً من أهمية موضوع الاعتماد الأكاديمي فإن الدراسة الحالية جاءت للتعرف على آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي، والذي قد يساعد كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت على تحقيق الشروط التي تؤهلهما للحصول على الاعتماد الأكاديمي أو ما يعرف بالاعتراف الأكاديمي من مؤسسات الاعتماد التربوي العالمية.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن السؤالين التاليين:

السؤال الأول: ما درجة تقديرأعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكومية إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي؟

السؤال الثاني: ما مدى قدرة المبادئ الأربعة عشر لديمنغ في التنبؤ بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي؟

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت كما يراها أعضاء هيئة التدريس، وذلك ضمن المجالات الأربعة عشر والتي حددتها أداة الدراسة لتقدير درجة تطبيق هذه المبادئ في إدارة جودة مشروع الاعتماد الأكاديمي.

أهمية الدراسة

من المؤمل أن تساهم هذه الدراسة في إيجاد الآلية المناسبة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي لكليتي التربية في دولة الكويت، على اعتبار أن هذه المبادئ من أهم الأساليب الإدارية الحديثة التي لاقت نجاحاً باهراً في الارتقاء بأداء الكثير من مؤسسات العمل على حد سواء العامة منها أم الخاصة في العديد من الدول المتقدمة والنامية. كما يمكن أن يستفيد صانعو القرار في هذه الكليات من نتائج هذه الدراسة، من خلال التعرف على مواقع القوة والضعف في الأنظمة الإدارية التي يتبعونها، مما يساعدهم على تطوير أدائهم وتحسين العملية الإدارية بما يحقق الأهداف المنشودة للمؤسسة ويساعد على تحقيق الشروط التي تؤهلهم للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية:

مبادئ ديمنغ :تعرف مبادئ ديمنغ على أنها: " مجموعة من المبادئ التي طورها العالم الأمريكي إدوارد ديمنغ لإدارة الجودة الشاملة ، وتكونت من أربعة عشر مبدأ، قسمها إلى مجموعتين، سبعة مبادئ تعمل المنظمة على تطبيقها، وسبعة تتجنب المنظمة القيام بها، وجميعها سعت لتحقيق الجودةالشاملة في المنظمة " (Sallis,2002).

ويمكن تعريفها إجرائيا على أنها: مبادئ ديمنغ الأربعة عشر التي استخدمتها أداة الدراسة بهدف التعرف على آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت.

إدارة الجودة الشاملة (TQM):تعرف إدارة الجودة الشاملة على أنها:" المنهجية المنظمة لضمان سير النشاطات لبتي سبق التخطيط لها، والتي تمنع المشكلات من خلال التشجيع على السلوكيات الفعالة والاستخدام الأمثل لأساليب التحكم التي تحول دون حدوث مشكلات" (Crosby,1996,19).ويمكن تعريفها إجرائيا على أنها :" الفلسفة الإدارية التي تتبناها كليتي التربية في دولة الكويت التي من خلالها يتم تحقيق أهدافها المنظمة بأكفأ الطرق وأقلها تكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل لطاقات جميع العاملين بدافع مستمر للتطوير.

إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: تعرف على أنها:" نظام أو عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية في مؤسسات التعليم العالي بهدف رفع مستوى جودة المنتج بواسطة تعاون جميع العاملين بالمؤسسة وفي جميع جوانب المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي". (خليل ، 2007، 528).

ويمكن تعريفها إجرائيا على أنها: المعايير والمواصفات التربوية العالمية التي تعمل مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت على تطبيقها من أجل أداء العمل بطريقة صحيحة ورفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد وتكلفة.

الاعتماد الأكاديمي: يعرف الاعتماد الأكاديمي على أنه: "هو شهادة أو مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح لمؤسسة التعليم العالي أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقييم (الاعتماد) التربوي" (مجيد والزيادات، 2008، 271).

ويمكن تعريف الاعتماد الأكاديمي إجرائيا على أنه: الإجراءات التي تقوم بها كليتي التربية في دولة الكويت بهدف استيفاء معايير مؤسسات الاعتماد الأكاديمي التي تشرف عليها بهدف الحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي.

إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي: يمكن تعريف إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي إجرائيا على أنها: هي تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسة التعليم العالي من أجل تحقيق الشروط التي تؤهل هذه المؤسسة للحصول على اعتماد أكاديمي من مؤسسات الاعتماد التربوي .

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في كل من كلية التربية التابعة لجامعة الكويت، وكلية التربية الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وذلك خلال الفصل الدراسي الأول الممتد من شهر سبتمبر حتى شهر يناير من العام الدراسي 2010/2009.

إجراءات الدراسة

اشتملت إجراءات الدراسة على ما يلي:

منهج الدراسة

انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، ويعرف هذا المنهج بأنه أسلوب في البحث يتم من خلاله جمع المعلومات والبيانات عن ظاهرة ما أو واقع ما، وذلك بقصد التعرف على التي ندرسها، وتحديد الوضع الخالي لها، والتعرف على جوانب القوة والضعف فيها من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة في لإحداث تغيرات جزئية أو أساسية فيه (عبد الباسط، 1980).

مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية وكلية التربية الأساسية والبالغ عددهم (492) عضواً، إذ بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية التابعة لجامعة الكويت مائة وعضوين، بينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية

الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي (390) عضواً، أما عينة الدراسة فقد تكوّنت من جميع أفراد مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة صممت من أجل تقدير درجة إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي في كليات التربية الحكومية في دولة الكويت كما يراها أعضاء هيئة التدريس ، وذلك بالاستفادة من أدوات القياس التي تضمنتها الدراسات السابقة في الأدب النظري عن إدارة الجودة الشاملة ، وخصوصاً دراسة (الهمشي، 2008). وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول:

وهو يتعلق بمدى تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي ، وقد اشتمل هذا الجانب على (58) فقرة تم توزيعها على أربعة عشر مبدأ وهي كالتالي : المبدأ الأول: إيجاد نوع من الاستقرار (5) فقرات، المبدأ الثاني: تبني وانتهاج الفلسفة الجديدة (فلسفة إدارة الجودة الشاملة) (4) فقرات، المبدأ الثالث: التطوير الدائم والمستمر لنظام الإنتاج والخدمات (6) فقرات، المبدأ الرابع: التدريب على الوظيفة (4) فقرات، المبدأ الخامس: وجود قيادة فعّالة (4) فقرات، المبدأ السادس: وضع برنامج نشط وقوي للتدريب والتعليم (3) فقرات، المبدأ السابع: اتخاذ قرار لإنجاز التحول (4) فقرات، المبدأ الثامن: وقف الاعتماد على التفتيش الجماعي (5) فقرات، المبدأ التاسع: وقف تقييم العمال وإسنادها على أساس السعر والفائدة المادية فقط (5) فقرات، المبدأ العاشر: استبعاد الخوف(4) فقرات، المبدأ الحادي عشر : مجال استبعاد الحصص العددية (4) فقرات، المبدأ الثاني عشر : رفع الحواجز بين الأقسام المختلفة (4) فقرات، المبدأ الثالث عشر : استبعاد الشعارات والتحذيرات (2) فقرة، المبدأ الرابع عشر: رفع الحواجز لتعزيز العمالة والافتخار بالصنعة(4) فقرات .

القسم الثاني:

وهو سؤال يتعلق بدرجة تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، وذلك من خلال تحديد الإجابة بالنسبة المئوية ، التي يمكن من خلالها التنبؤ ببعض مبادئ ديمنغ الأربعة عشر التي لها القدرة في تحقيق إدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي

وقد صممت الاستجابة على أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت (حذفت كلمة الخماسي) وذلك على النحو التالي: بدرجة مرتفعة جداً ولها (5) درجات، وبدرجة مرتفعة ولها (4) درجات، و بدرجة متوسطة ولها (3) درجات، و بدرجة منخفضة ولها درجتان، وبدرجة منخفضة جداً ولها درجة واحدة.

ولأغراض تحليل وتحديد تقديرات استجابات العينة، وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة ، فقد تم تحديد درجة توافر مبادئ ديمنغ في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت كما يراها

أعضاء هيئة التدريس بمستويات ثلاثة مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة،وذلك اعتمادا على المعيار التالي: طول الفئة = أكبر قيمة – أقل قيمة / عدد المستويات= 5-1/ 3= 4/ 3= 1.33 وبذلك تكون القيم: (من1.00- أقل من 2.33) قيما منخفضة، (من 2.33- أقل من 3.66) قيما متوسطة، (من 3.66-5.00) قيما مرتفعة.

صدق الأداة

للتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين وجميعهم من المتخصصين في كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وذلك للحكم على درجة مناسبة الفقرات من حيث صياغتها، وملاءمتها للمجال، ودرجة تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجله، وتم الأخذ بآراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل والإضافة، ومن ثم صياغة الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال استخراج معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة ألفا كرونباخ، لكل مبدأ من مبادئ ديمنغ الأربعة عشر، وتراوحت معاملات الاتساق الداخلي للأداة بين (0.96-0.61)، والجدول رقم(1) يبين تلك القيم.

جدول (1)

معامل الثبات الداخلي حسب ألفا كرونباخ لكل مبدأ من مبادئ ديمنغ الأربعة عشر

المبدأ	عدد العبارات	معامل الثبات
المبدأ الأول	5	0.82
المبدأ الثاني	4	0.67
المبدأ الثالث	6	0.95
المبدأ الرابع	4	0.79
المبدأ الخامس	4	0.82
المبدأ السادس	3	0.67
المبدأ السابع	4	0.73
المبدأ الثامن	5	0.80
المبدأ التاسع	5	0.61
المبدأ العاشر	4	0.77
المبدأ الحادي عشر	4	0.85
المبدأ الثاني عشر	4	0.96
المبدأ الثالث عشر	2	0.61
المبدأ الرابع عشر	4	0.79

ويتبين من الجدول أن الأداة المستخدمة تتمتع بدلالات ثبات مقبولة مما يبرر استخدامها في الدراسة الحالية.

المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة بعد إدخال البيانات في جهاز الحاسوب لتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتها إحصائيا ، واستخرجت القيم الإحصائية الآتية:

1- للإجابة على السؤال الأول: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة، وقد تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً.

2- للإجابة عن السؤال الثاني: استخدم معامل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression Analysis) للتعرف على بعض مبادئ ديمنغ الأربعة عشر لإدارة الجودة الشاملة التي لها قدرة على التنبؤ بنسبة النجاح في مشاريع الاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت. وباستخدام الانحدار المتعدد التدريجي، والمقصود به هو اختيار المتغيرات المستقلة (مبادئ ديمنغ الأربعة عشر) والتي يظن أنها ستعطي أفضل النتائج في إدخالات متتابعة في المعادلة الإحصائية (أي خطوات)، وبأقل عدد منها، بخصوص مقدار التغير في المتغير التابع تنازليا (نسبة النجاح في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي) حيث يبدأ التنبؤ بالأعلى ثم الأدنى حتى يصل لمستوى يكون التنبؤ بعدها لا يمثل إضافة ذات دلالة. ويعتمد اختيار المتغيرات المستقلة على قيم معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كل متغير على حدة. ولإجراء الانحدار المتعدد التدريجي، أولا يختار البرنامج تنازليا المتغير المستقل الذي له أكبر علاقة ارتباط مع المتغير التابع، ثم الذي يليه، مع مراعاة أن لا يكون الذي اختير لاحقا له ارتباط مع السابق عليه، وذلك لأن الارتباط العالي قد يولد ما يسمى بالاقتران (Combination) بشكل يؤثر على الصيغة الكلية لمعادلة الانحدار. ويقوم برنامج SPSS الإحصائي بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بحيث يقوم البرنامج باختيار المتغيرات واحتساب قيمة الأثر الذي يحدثه كل متغير على حدة (Kahane, 2008). والقيمة التي تعبر عن معادلة الانحدار التدريجي المتعدد هي قيمة R^2 وما تمثله تلك القيمة من إضافات في كل خطوة من خطوات الإدخال.

نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وفق أسئلتها وقد كانت كالتالي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:" ما درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكومية إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التقدير كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التقدير لتصورات أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكومية إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي مرتبة تنازلياً

مبادئ ديمنغ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
المبدأ الخامس: وجود قيادة فعّالة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	4.73	0.82	1	مرتفعة
المبدأ الثالث عشر: استبعاد الشعارات والتحذيرات	4.20	0.69	2	مرتفعة
المبدأ الأول: إيجاد نوع من الاستقرار بغرض تطبيق مشروع الاعتماد الأكاديمي	4.04	0.69	3	مرتفعة
المبدأ الثاني: تبني وانتهاج الفلسفة الجديدة (فلسفة الاعتماد الأكاديمي)	4.03	0.68	4	مرتفعة
المبدأ العاشر: استبعاد الخوف في مناقشة تطورات مشروع الاعتماد الأكاديمي	4.02	0.69	5	مرتفعة
المبدأ الرابع عشر: إزاحة العوائق التي تعترض حق كل فرد من طاقم الكلية في التفاخر بمساهمته	3.98	0.68	6	مرتفعة
المبدأ السابع: اتخاذ قرارات لإنجاز التحول نحو تطبيق معايير الاعتماد لأكاديمي	3.96	0.68	7	مرتفعة
المبدأ الثاني عشر : رفع الحواجز بين الأقسام المختلفة في سبيل تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	3.95	0.66	8	مرتفعة
المبدأ الثالث: التطوير الدائم والمستمر لنظام العمل بهدف تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	3.94	0.68	9	مرتفعة
المبدأ السادس: وضع برنامج نشط وقوي للتدريب والتعليم لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	3.93	0.67	10	مرتفعة
المبدأ الثامن: وقف الاعتماد على التفتيش الجماعي واعتماد التحسين الدائم لجودة مشروع الاعتماد الأكاديمي	3.89	0.69	11	مرتفعة
المبدأ الحادي عشر : عدم الاقتصار على الأسلوب الكمي في العمل على حساب الجودة	3.88	0.73	12	مرتفعة
المبدأ التاسع: وقف تقييم الأعمال وإسنادها على أساس السعر والفائدة المادية فقط	3.87	0.82	13	مرتفعة
المبدأ الرابع: التدريب على تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	3.64	0.69	14	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (2) أن تصورات العينة حول تطبيق عمادة الكليتين(كلية التربية في جامعة الكويت، وكلية التربية الأساسية في التطبيقي) لمبادئ ديمنغ في إدارة جودة مشروع الاعتماد الأكاديمي جاءت مرتفعة وإيجابية، وقد تراوحت ما بين (4.73 –3.64)، وبانحراف معياري بلغ (0.82 –0.66)، وهذا مؤشر جيد على أن كليتي التربية تعتمد في إدارة مشاريع الاعتماد الأكاديمي على مبادئ الجودة الشاملة لديمنغ حتى وإن كانت ليس بشكل مخطط له ومكتوب، فالكليتان تسعيان بالإضافة للحصول على الاعتماد إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الجودة في الأداء، من خلال توفير المناخ المناسب والدعم المادي والمعنوي الكافي للمشاريع مما يساعد على تحقيق شروط الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت لها دراسة كل من (الكيومي،2002)، ودراسة (بدح،2003) فيما يتعلق بإمكانية تطبيق مبادئ الجودة الشاملة المستمدة من آراء العالم ديمنغ، إذ أن إمكانية التطبيق كانت مرتفعة، بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (العتيبي،2006) التي توصلت نتائجها إلى أن إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الكويت كانت متوسطة، وربما يعود إلى اختلاف النتيجة بين الدراستين بسبب الفترة الزمنية، إذ كانت جامعة الكويت في عام 2006 في بداية سعيها للحصول على الاعتماد الأكاديمي، أما في سنة 2010/2009 م فقد قطعت كليات جامعة الكويت شوطا كبيرا في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي القائم على مبادئ إدارة الجودة الشاملة وحصل بعضها على الموافقة المبدئية للحصول على الاعتماد ككلية العلوم الاجتماعية.

ويلاحظ أن أعلى متوسط حسابي كان للمبدأ الخامس "وجود قيادة فعالة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي،" إذ جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.73) وانحراف معياري بلغ (0.82)، ويلاحظ من هذا أن هاتين الكليتين تتميزان بعمادة تشجع على إيجاد روح من المنافسة والعمل البناء بين العاملين فيها من أعضاء هيئة تدريس وموظفين وطلاب، كما أن العمادة في كلتا الكليتين مقتنعتان بضرورة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى أنهما اتسما بالمرونة في التعامل مع المواقف المختلفة التي يمكن أن تواجهها أثناء العمل على تطبيق مشروع معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Huang,1994)، ودراسة(Dymam&Clifford,2001)، ودراسة (الكرداوي،2009)، ودراسة (اللميع،2010) التي توصلت جميعها إلى أن القيادة الفاعلة والأسلوب القيادي المتميز لهما دور كبير في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي.

يليه بالمرتبة الثانية المبدأ الثالث عشر"استبعاد الشعارات والتحذيرات" بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري بلغ (0.69) وهذه شهادة جيدة من أفراد العينة لعمادة الكليتين، إذ يرى أفراد العينة أن عمادة الكلية تعطي باستمرار التوجيهات الايجابية عند وجود خلل في العمل على تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، وتستبعد دائما استخدام

أسلوب الإنذارات والتحذيرات حفاظاً نجاح المسيرة التي اتخذتها في تحقيق مشروع الحصول على الاعتماد الأكاديمي. أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء المبدأالأول "إيجاد نوع من الاستقرار بغرض تطبيق مشروع الاعتماد الأكاديمي" بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وانحراف معياري بلغ (0.69) فقد اتفق أفراد العينة على أن عمادة الكليتين تشجع العاملين فيها على الابتكار والتميز، وكذلك تهتم بعضو هيئة التدريس الكفء وتشجعه على التطوير والتحسين المستمر، كما تتبنى العمادة سياسة عامة لإرشاد ومتابعة المستوى العلمي للطلبة. بالإضافة إلى أنها تهتم بتوفير كافة المستلزمات(من أجهزة ومختبرات) بما يتفق مع معايير الاعتماد الأكاديمي. وجاء المبدأ **الثاني** "تبني وانتهاج الفلسفة الجديدة (فلسفة الاعتماد الأكاديمي)"، بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وانحراف معياري بلغ (0.68) إذ تخصص عمادة الكلية الإمكانات اللازمة لتطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي في الكلية، وتشرك أعضاء هيئة التدريس معها في رسم السياسة الفاعلة من خلال وضع رؤية مستقبلية واضحة لتحقيق الفلسفة الجديدة في تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Couch,1997) التي توصلت إلى أن أكثر الجوانب السلبية لتطبيق معايير الجودة تتمثل في عدم التناسق بين فلسفة الكلية والواقع العملي الفعلي.

أما في المرتبة الخامسة فقد جاء المبدأ العاشر" استبعاد الخوف في مناقشة تطورات مشروع الاعتماد الأكاديمي"، إذ تشجع عمادة الكلية على توفير جو من الثقة المتبادلة بين العاملين من خلال الاستماع إلى مقترحات وآراء العاملين في الكلية السلبية والايجابية دون خوف، وتستفيد من هذه المقترحات والآراء في تحسين الأداء المطلوب للوصول بالكلية للحصول على الاعتماد الأكاديمي. وجاء بالمرتبة السادسة المبدأ الرابع عشر"إزاحة العوائق التي تعترض حق كل فرد من طاقم الكلية في التفاخر بمساهمته"، إذ تعزز عمادة الكلية مشاركة جميع العاملين من أعضاء هيئة تدريس وموظفين في صنع القرارات التي تهمهم وتهم الكلية، كما تسعي عمادة الكلية دائماً إلى الأخذ بمبدأ العمل بروح الفريق الواحد وزيادة التفاعل والاتصال بين أعضاء هيئة التدريس مع بعضهم بعضاً ومع العاملين معهم في الكلية حتى يتعاونوا في تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، لذا نجد أن عمادة الكليتين انتهجت سياسة الاستفادة من جميع طاقات وقدرات جميع العاملين في هاتين المؤسستين سواء من أعضاء هيئة تدريس أم من الإداريين من خلال إشراكهم في لجان إعداد الدراسة الذاتية للكليتين، وذلك حتى يتفاخر كل عضو في الكلية في أنه ساهم في أن تحقق كليته شروط الاعتماد.

ويلاحظ أن المبادئ الست الأولى في الترتيب يغلب عليها أنها المبادئ التي تركز على جانب الثقافة التنظيمية (Organizational Culture) والمناخ التنظيمي (Organizational

Climate)؛ فهي تتناول العوامل التي تدفع بالاهتمام بالكلية والأفراد العاملين فيها من خلال إشاعة قيم ومبادئ الاعتماد الأكاديمي. وهذا الأمر يتوافق مع أدبيات حقل الإدارة والقيادة التربوية حيث يذكر بوش (Bush,2003) أن الثقافة التنظيمية في المؤسسة التربوية تقوم على صهر أفكار الأفراد ورؤاهم وأنماط السلوك لديهم لتحقيق أهداف المؤسسة بحيث نتحدث عن ثقافة واحدة مختصة بهدف معين (على أن الأمر لا يعني بحال قولبة الأفراد في المؤسسة في كل شأن)؛ كما يذكر كل من ديل وباترسون (Deal, & Peterson,1999) من أن القيادة في المؤسسة منوط بها التعرف بشكل أفضل على واقع الثقافة التنظيمية للمؤسسة التربوية باستجلاء أهدافها وسلوك الأفراد فيها حتى يتسنى بناء ثقافة لتحل محل أخرى، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة كل من (علوان،2006) ودراسة (عيسى،2003) من ضرورة تأسيس ثقافة تنظيمية تساعد على إيجاد بيئة مناسبة لتطبيق مبادئ غدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي .

ثم يأتي بعد هذه المبادئ الستة المبدأ السابع " اتخاذ قرارات لإنجاز التحول نحو تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي" والذي جاء بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.96) وانحراف معياري بلغ (0.68) إذ تقوم العمادة بمراجعة العمل لتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس والعاملين بهدف مساعدتهم على تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، بحيث تتم الاستفادة من هذه المراجعة لتحقيق أهداف التعلم والتعليم بما يتوافق مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي.وكذلك تقوم العمادة بالاستماع إلى كافة المقترحات والآراء لغرض التطوير والتغيير بما يتوافق مع متطلبات إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، ومن أهم القرارات التي اتخذتها على سبيل المثال كلية التربية في جامعة الكويت من أجل انجاز التحول نجو تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ما قامت به من تغيير لصحائف التخرج كزيادة الساعات الدراسية للتخرج، وإضافة مقررات جديدة تتوافق مع متطلبات الاعتماد كمقرر المقدمة في برامج كلية التربية .

يلي هذا المبدأ الثاني عشر " رفع الحواجز بين الأقسام المختلفة في سبيل تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي"، والذي جاء بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري بلغ (0.66) إذ ان العمادة تحرص على عقد الاجتماعات بصورة مستمرة لغرض مناقشة معوقات عمل أعضاء هيئة التدريس والعاملين لتطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي والعمل على إزالة هذه المعوقات، كما تشجع عمادة الكلية على التنسيق بين الأقسام في الكلية للعمل بروح الفريق الواحد لتطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، ويلاحظ أن هذه النتيجة قد اتفقت مع دراسة(Seymour,1991) إذ إن عمل أعضاء الأقسام المختلفة معا شجع على إزالة الحواجز بين هذه الأقسام وتضاعفت معها معرفة جميع العاملين بالعملية التعليمية، وزادت أيضا إمكانية المؤسسة التعليمية على تحمل مسؤولية الخدمات التي تقدمها.

ويلاحظ أن هذين المبدأين (المبدأين السابع والثامن) قد أتيا بمنتصف الترتيب من بين المبادئ الأربعة عشر لديمنغ، وقد شبة الباحثين هذين المبدأين بمرحلة الانطلاقة (Initiation Phase)؛ بحيث أننا لو تخيلنا أنا نعمل في مراحل فكأن هذين المبدأين قد أتيا على شكل مرحلة وسيطة بين مرحلة تهيئة الكلية والأفراد لمشروع الاعتماد الأكاديمي وبين مرحلة وضع السياسات المؤسسية التي تضع الأطر والإجراءات على محك التنفيذ. وقد اتفقت هذه النتيجة مع مجمل الدراسات السابقة والتي نصت على أن ممارسة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة حين الانخراط في أي مشروع تحفز الأقسام المختلفة لأن تعمل معا وتشجع على إزالة الحواجز بينها وتتضاعف عندها معرفة جميع العاملين بأهداف المشروع (ومنها مشروع الاعتماد الأكاديمي).

أما فيما يخص المبادئ الست الأخيرة، فيلاحظ ان المبدأ الثالث" التطوير الدائم والمستمر لنظام العمل بهدف تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي" قد جاء بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وانحراف معياري بلغ (0.68)، إذ تتصف قيادة الكلية بالمقدرة الكافية على إشراك جميع العاملين فيها لغرض التطوير من أجل الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وتهتم بتفويض الصلاحيات لأعضاء هيئة التدريس ومتابعة أدائهم لتحقيق تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، كما تساهم عمادة الكلية في حسن تنظيم إدارة الوقت بفاعلية. يلي هذا المبدأ المبدأ السادس" وضع برنامج نشط وقوي للتدريب والتعليم لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي" والذي جاء بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري بلغ (0.67)، إذ تحرص العمادة على ترشيح أعضاء هيئة التدريس للدورات التدريبية وحضور المؤتمرات حول الاعتماد الأكاديمي وفق أسس حيادية وموضوعية وتؤكد العمادة على ضرورة تطبيق ما تم تعلمه من هذه الدورات التدريبية على مشاريع الاعتماد الأكاديمي بعد انتهاء منها.أما المبدأ الثامن"وقف الاعتماد على التفتيش الجماعي واعتماد التحسين الدائم لجودة مشروع الاعتماد الأكاديمي"، فقد جاء بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري بلغ (0.69)، فعمادة الكلية تركز على تحسين عمليات التعليم والتعلم، من خلال الاستفادة من التغذية الراجعة من الطلبة الخريجين، من أجل تحسين المخرجات المستقبلية للكليتين، كما تركز العمادة على تبني رقابة فاعلة على معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي أثناء تطبيقها، ذلك منعاً لحدوث الأخطاء وتفادي وقوعها أولا بأول.

أما المبدأ الحادي عشر" عدم الاقتصار على الأسلوب الكمي في العمل على حساب الجودة"، فقد جاء بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري بلغ (0.73)، ويرى أفراد العينة على الرغم من أنه جاءت درجة التقدير مرتفعة إلا أنه لابد أن تعمل العمادة على تقليل الاعتماد على الجانب الكمي، وأنه لابد من الاهتمام بشكل أكثر فاعلية بالجانب

النوعي في المدخلات والعمليات والمخرجات، وتغيير الثقافة التنظيمية التي تعتمد على الكم إلى الثقافة التي تتجه نحو الكيف والنوعية الذي يتفق مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويلاحظ أن هذه النتيجة قد اتفقت مع دراسة (الخطيب،2002) في أن جودة الاعتماد الأكاديمي والتخصصي تتوقف على عدد من الاعتمادات من أهمها وتطوير القدرات الذاتية وممارستها في الحكم على جودة الجوانب الكمية والنوعية في التعليم.

أما المبدأ التاسع" وقف تقييم الأعمال وإسنادها على أساس السعر والفائدة المادية فقط"، فقد جاء بالمرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وانحراف معياري بلغ (0.82)، ويرى أفراد العينة أنه يجب على العمادة أن تضع آلية مناسبة للصرف من خلال توفير نظاماً مالياً دقيقاً يعتمد على البيانات والمعلومات والإحصاءات التي تخلو من الأخطاء، كما يرى أفراد العينة انه لابد أن يحظى العاملون في الكلية بحوافز مالية عند تحقيقهم إنجازات في مشروع إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي. أما المبدأ الرابع" التدريب على تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي"، فقد جاء بالمرتبة الرابعة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري بلغ (0.69)، فأفراد العينة يرون أن عمادة الكليتين مقصرتان في تدريب أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها على تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، وأنه لابد من أن توفر لهم الندوات والمحاضرات التي تساعد على نشر ثقافة مفهوم جودة الاعتماد الأكاديمي ، كما يطالب أفراد العينة بضرورة أن تجري عمادة الكلية دراسات دورية لتقدير حاجات أعضاء هيئة التدريس لدورات تدريبية حول تطبيق معايير إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (درندري و هوك، 2007) التي وجدت أن من أهم عوائق تقويم وتوكيد الجودة في الجامعات عدم التدريب الكافي في مجال الخطوات التفصيلية اللازمة لتحقيق الجودة.

ويلاحظ أن العوامل الستة الأخيرة شكلت في مجموعها السياسات المؤسسية (Organizational Policy) للكلية في مشاريع الاعتماد الأكاديمي، ولكون السياسات المؤسسية تنطلق من معايير وضوابط ولوائح مستمدة من ثقافة سائدة أصلا، كان الأنسب لتلك المبادئ الستة الأخيرة في الرتبة أن يجمع بينها موضوع عنوانه السياسات المؤسسية، ولعل وجود هذه المبادئ الستة متأخرة في الترتيب، يشير ضمنا إلى أن أفراد العينة يرون أن عمادات الكليات كانوا أقل فاعلية في ترجمة الثقافة التنظيمية والمناخ التنظيمي على شكل سياسات تنظيمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Christofferson,1997) التي توصلت إلى أن المؤسسات التعليمية تفتقر إلى السياسة والخطط الكافية لتطبيق معايير الجودة الشاملة.

وخلاصة ما سبق نجد أن أفراد العينة راضون عن أداء عمادة الكليتين في إدارة مشاريع الاعتماد الأكاديمي من خلال تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة لديمنغ، وإن لم تكن تلك العمادات تعي أنها تطبق تلك المبادئ، أو أن تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة سوف

يساعدها على تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي بشكل كبير. وهذا الأمر يشير إلى نتيجة مهمة وهي أن الحصول على الاعتماد الأكاديمي هو في حقيقته محصلة نهائية لتطبيق مبادئ ديمنغ للوصل إلى الجودة الشاملة. كما لوحظ من نتائج الدراسة أن القيادة الفعّالة نالت ترتيب المبدأ الأول في حين أن التدريب كان في الترتيب الرابع عشر. وتزامنا مع أدبيات البحث في هذا المضمار، فإن وجود هذين المبدأين على قطبي المبادئ الأربعة عشر يدل على أن إدارة مشروع الاعتماد الأكاديمي إدارة ذات جودة يبدأ من وجود قيادة فعّالة تلهم الفريق كله بقيمة وحيوية مثل هذا المشروع وتنتهي بالتدريب باعتبار أن التدريب هو محصلة إجرائية نهائية لمراحل صياغة رؤية ورسالة واستراتيجية وأهداف يستلهمها الفريق من القيادة. بالإضافة إلى أن وجود القيادة الفعّالة تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في نجاح تطبيق مشروعات الجودة الشاملة ومن ثم تزداد فرص هاتين الكليتين في الحصول على الاعتماد الأكاديمي وزيادة قدرتها على المنافسة. وقد اتفقت هذه النتيجة معظم الدراسات السابقة منها (الكرداوي، 2009)، ودراسة (اللميع، 2010)، ودراسة (Huang, 1994)، ودراسة (Kolinski, 2000).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:" ما مدى قدرة المبادئ الأربعة عشر لديمنغ في التنبؤ بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي من حيث انحدار المتغيرات المستقلة (مبادرئ ديمنغ) نحو تفسير التغير في المتغير التابع (نسبة النجاح). كما هو مبين في الجدول رقم (3).

جدول (3)

تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لعدد من المتغيرات المستقلة(مبادئ ديمنغ) للتنبؤ بمقدار التغير في المتغير التابع(نسبة النجاح).

الخطوة	المتغير الداخل في المعادلة	Multiple R	R Square	RSQ Change	مستوى الدلالة
1	المبدأ الثالث عشر: استبعاد الشعارات والتحذيرات	0.49	0.24	0.24	0.000
2	المبدأ الخامس: وجود قيادة فعّالة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	0.55	0.30	0.06	0.000
3	المبدأ العاشر: استبعاد الخوف في مناقشة تطورات مشروع الاعتماد الأكاديمي	0.57	0.32	0.02	0.000
4	المبدأ الثاني: تبني وانتهاج الفلسفة الجديدة (فلسفة الاعتماد الأكاديمي)	0.58	0.33	0.01	0.000
5	المبدأ الرابع عشر: إزاحة العوائق التي تعترض حق كل فرد من طاقم الكلية في التفاخر بمساهمته	0.59	0.35	0.02	0.000
6	المبدأ الثالث: التطوير الدائم والمستمر لنظام العمل بهدف تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي	0.60	0.36	0.01	0.000

وبالتزامن مع ما ذكر أعلاه في المعالجات الإحصائية، من مع يتبين من الجدول السابق أن المبدأ الثالث عشر (استبعاد الشعارات والتحذيرات) فسر ما مقداره 0.24 (أي 24%) من نسبة التغير في نجاح مشاريع الاعتماد الأكاديمي، وهو يتوافق مع النتيجة المتحصل عليها في السؤال الأول، حيث كان ترتيب المبدأ الثالث عشر هو الثاني، فكلما كانت عمادة الكليات أقل استخداما للشعارات كلما ازداد احتمال النجاح في تحقيق مشاريع الاعتماد الأكاديمي، في حين أن وجود قيادة فعالة (المبدأ الخامس)، واستبعاد الخوف في مناقشة تطورات الاعتماد الأكاديمي (المبدأ العاشر)، وانتهاج فلسفة الاعتماد الأكاديمي (المبدأ الثاني)، وإزاحة العوائق التي تحول دون التطبيق الفعال لمشروع الاعتماد الأكاديمي (المبدأ الرابع عشر)، والتطوير الدائم للارتقاء بمشروع الاعتماد الأكاديمي (المبدأ الثالث) قد فسرت ما نسبته 6%، و 2%، 1%، و2%، و1%، على التوالي. وهذه المبادئ الستة تشكل في مجموعها 0.36 (أي ما نسبته 36%) من احتمالات نجاح مشاريع الاعتماد الأكاديمي. وبالنظر إلى تلك العوامل والتأمل في الفكرة المشتركة التي تجمع بينها، نرى أنها نسبيا ترتبط بثقافة الجودة أكثر من ارتباطها بإجراءات الجودة (Shaker & Abdul Sattar, 2009)، لذا حتى تنجح العمادة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي لابد أن تعمل على نشر ثقافة جودة الاعتماد الأكاديمي بين العاملين فيها من خلال الانطلاق من القيادة الفاعلة، إلى انتهاج فلسفة جديدة تستبعد الخوف بين جميع المنتسبين لهاتين الكليتين، وأن تعمل عمادة الكليتين على إزاحة العوائق التي من شأنها تعرقل مسيرة تحقيق الاعتماد وذلك بهدف التطوير والتحسين المستمر لأداء الكليتين. ومما سبق، يمكن أن نضع نموذجا يفسر ما هي المبادئ التي يمكنها أن تساعد في التنبؤ بجودة إدارة مشاريع الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية بدولة الكويت من خلال الشكل التالي:

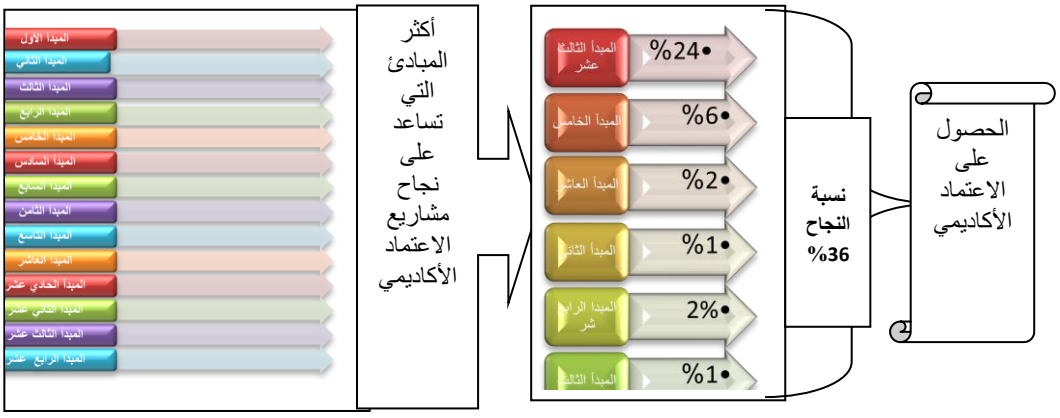

شكل 1: مبادئ ديمنغ الأكثر مساهمة في تطوير مشروع الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

يتبين من هذا النموذج أن مبادئ ديمنغ الأربعة عشر جميعها مهمة في إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي، لكن يلاحظ أن أهم المبادئ التي يجب أن تركز عليها كليتي التربية أثناء تطبيقها لمعايير الاعتماد الأكاديمي هي المبادئ الستة المتمثلة بالمبدأ الثالث عشر؛ والمبدأ الخامس؛ والمبدأ العاشر؛ والمبدأ الثاني؛ والمبدأ الرابع عشر؛ والمبدأ الثالث؛ إذ أن هذه المبادئ الستة هي الأكثر أهمية بالنسبة للكليتين في تحسين أدائها وتطويره من أجل الحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، توصي الدراسة بالآتي:

- إنشاء وحدة لضمان الجودة بالإضافة إلى وحدة لاعتماد الأكاديمي في كلية التربية تتبع العميد المساعد للشئون الأكاديمية .
- تبني كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت مبادئ ديمنغ لإدارة الجودة الشاملة كنص معتمد ومكتوب من خلال عمل كتيب يوزع على موظفي الكليتين، بحيث يوضح المسار الذي يجب أن تسير عليه هاتان الكليتان في سبيل الحصول على الاعتماد الأكاديمي.
- عمل دورات تدريبية لتدريب العاملين في كليتي التربية سواء من الإداريين أم من أعضاء الهيئة الأكاديمية على مبادئ إدارة الجودة الشاملة تقدمها مؤسسات عربية وعالمية متخصصة، حتى تكون لديهم رؤية واضحة عن الأدوار المنوطة بهم في عملية الاعتماد الأكاديمي.
- عمل دورات تدريبية لعمادة الكليتين في رسم السياسات التنظيمية التي تتفق مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة، مما يساعدهم في أن يكونوا أكثر فاعلية في ترجمة الثقافة التنظيمية والمناخ التنظيمي إلى سياسات تنظيمية واقعية وملموسة تخدم عملية الاعتماد الأكاديمي.
- الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في تطوير برنامج الاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية.

المـــراجع

بـدح، أحمـد (2003). *إدارة الجـودة الشـاملة : تطـوير أنمـوذج مقتـرح للتطـوير الإداري وإمكانية تطبيقـه فـي الجامعات الأردنية العامة*. أطروحـة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

التميمي، فواز (2005). *فاعلية استخدام نظام إدارة الجودة (آيزو 2001) في تطوير الوحدات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها ودرجة رضاهم عن هذا النظام*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن .

حسين، محمد و السروي، حنان (2009، إبريل). *منظومة التعليم العالي بين الجودة والاعتماد وثقافة التطوير*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي (الدولي الأول – العربي الرابع) للاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول، مصر.

الخطيب، محمد (2002). *معايير الاعتماد وضمان الجودة*. ورقة عمل مقدمة في اجتماع الخبراء حول اعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي. مسقط: سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي .

الخطيب، محمد و الجبر، عبدالله (1999). إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم (دراسة ميدانية). *مجلة رسالة الخليج العربي*، 15، 65-73.

خليل، عمر (2007). مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي في ضوء مفهوم الجودة الشاملة. *مجلة كلية التربية – أسيوط، 23*، 527 -537.

دراركة، أمجد (2004). *درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر القادة التربويين فيها*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

درندري، إقبال زين العابدين و هوك، طاهرة (2007). *دراسة استطلاعية لآراء بعض المسئولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية*. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية (جستن)، القصيم، المملكة العربية السعودية.

الدهشان، جمال (2007، أبريل). *الاعتماد الأكاديمي الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية*. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني لمعايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر.

الزيادات، محمد (2007). إطار مقترح لضمان الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية، *مجلة اتحاد الجامعات العربي، 4*، 547-560.

سركيس، فيروز فرح (2004). *هيئات الاعتماد في التعليم العالي* . اقتبس بتاريخ 1\3\2010 من موقع http://www.higher-edu.gov.//lb/WSI-P3.htm

طعيمة، رشدي (2006). *الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ، الأسس والتطبيقات.* عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبد الباسط، حسن (1980). *أصول البحث الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة وهبه.

العتيبي، منير و غالب، محمد (1996). معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية. رسالة الخليج العربي، 58، 95-130.

العتيبي، نواف (2006). *أنموذج مقترح لإدارة الجودة الشاملة في جامعة الكويت في ضوء تصورات القيادات وأعضاء هيئة التدريس فيها لإمكانية تطبيقها* . أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

العريمي، حليس (2005). *تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان كما يتصورها القادة الإداريون والأكاديميون*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

عشيبة، فتحي (2000). الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري. *مجلة اتحاد الجامعات العربية، 3*، 520-566.

علوان، قاسم (2006). إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات جامعة التحدي . *مجلة اتحاد الجامعات العربية، 46*، 215 -249 .

عيسى ، عبدالله ، (2003) . تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية في سلطنة عمان . *مجلة الإداري – سلطنة عمان* ، 25(95) .

الكرداوى، مصطفى (2009).أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية .*المجلة المصرية للدراسات التجارية، 33*، 81-124.

كلية التربية (2006). *الإطار المفاهيمي لكلية التربية* . جامعة الكويت: إدارة مطبعة الجامعة.

الكيومي، عبدالله (2002). *تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية في سلطنة عمان من وجهة نظر الإداريين والمعلمين فيها* . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

اللميع، فاطمة (2010). *إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة الكويت*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، دولة الكويت.

مجيد، سوسن و الزيادات، محمد (2008). *الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

المحياوي، قاسم (2007). إدارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة . *مجلة اتحاد الجامعات العربية، 4*، 133-176 .

المهدي، سوزان (2009، إبريل) . *التجارب العالمية والعربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في مصر*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي (الدولي الأول – العربي الرابع) للاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول، مصر.

الهاجري، عهود(2009). *واقع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الكويت.

Alazmi, Meznah. (2011). The extend of applying NCATE Academic Accreditation Standards in Faculty of Education at Kuwait University. *Delhi Business Review*, 12(1): 51- 67.

Al-Bulushi, Kh. (2003).*Accreditation in an international context prospects* .Unpublished dissertation , University of Pittsburgh, Pennsylvania .

Bush, T. (2003). *Theories of educational management and leadership* (3rd ed.). London: Sage Publications.

Carey, T. (1998). *The quality management in higher education: why it works; why it does not (continuous quality improvement).*Unpublished thesis, Rutgers University, NJ.

Chritofferson , M. ,(1997) .*Perception regarding total quality* . DIA –A 95101. pp31.

Coffey, K. &Millsaps, E. (2004).*Handbook to guide educational institutions through the accreditation process: The ABC of accreditation*. New York: The Edwin Mellen Press.

Couch, G. (1997). *A management of TQM in selected north community college*.Unpublished dissertation, East Tennessee State University, TN.

Crosby, P. (1996). *Quality is still free making quality certain uncertain times*, 8th ed., New York: Mc GRAW- Hill Book Company.

Deal, T. & Peterson, K. (1999).*Shaping the school culture: The heart ofleadership* (2nd ed.).San Francisco: Jossey- Bass.

Dill, D. & Williams, M. (1996). Accreditation and academic quality assurance: Can we get there from here?.*Change*, *28*, 16-24.

Dymam, B. & Clifford, R. (2001). Eight years on: Implementations of quality management in Australian University. *Assessment & Evaluation in Higher Education , 26*, 503 - 515.

Huang, C. (1994). *Assessing the leadership styles and total quality leadership behaviors of presidents of four – year universities & colleges that have implemented the principles of total quality management*. Unpublished doctoral dissertation , The Ohio State University, Ohio .

Irvin, H. (1995). *Leadership strategies for the implementation of total quality management at five research universities*. Unpublished doctoral dissertation, Michigan state university, MI .

Kahane, L. (2008). *Regressions basics* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publication, Inc.

Kolcinski, J. (2000). *Evaluation of success and failure factors and criteria in implementation of total quality management principles in administration at selected institution of higher education*.Unpublished doctoral dissertation, The University of Toledo, Ohio.

Quality Assurance & Accreditation Project. (2004). *The quality assurance and accreditation handbook for higher education in Egypt*. Cairo: Ministry of Higher Education.

Sallis, E. (2002). *Total quality management in high education*. London: Kogan Page.

Schaffner , B. , (2009). *Assessing the Assessors: Higher Education in the United States: A study of the standards documents of the six regional accrediting Commissions of higher education in the United States.*Germany: VDM Verlag Publishing

Seymour, D. (1991). TQM on campus: What the pioneers are finding. *AAHE Bulletion, 44*, 10-13.

Shaker, R. & Abdul Sattar, A. (2009, April).*Promoting a quality assurance culture in higher education*. Paper presented in Higher Education International Conference, Beirut, Lebanon

Temponi, C. (2005) Continuous improvement framework: Implications for academia. *Quality Assurance in Education, 13*, 17-36.

Mechanisms of applying Deming's principles in the management of public faculties of education in Kuwait for obtaining Academic Accreditation

Dr. Abdulmuhsen Alqahtani –Kuwait University
Dr. Meznah Alalzmi - Kuwait University
Dr. Abdulaziz Almhelby - Kuwait University

Abstract: This study aimed at identifying the mechanisms of applying Deming's principles in the management of the quality of academic accreditation in the two public faculties of education in the State of Kuwait as perceived by faculty members.. To achieve this aim a questionnaire consisting of 57 items divided into fourteen fields was made and then answered by a random sample of 492 faculty members. The study came out with a number of findings chief among them were: the faculty perceptions of the deanship application of the principles of Total Quality Management in the accreditation project were high and positive. The fifth principle got the highest mean while the fourth principle received the lowest. The results of multiple regression analysis showed that the thirteenth principle explains 24% of the percentage change in the success of academic accreditation projects while the second, third, fifth, tenth and fourteenth principles all together accounted for 36% of the prospects of academic accreditation projects. The study recommended the need for giving more attention to the fourth principle which is related to training through conducting training courses for all staff in the two faculties of education so that they have a clear vision for their respective roles in the process of academic accreditation.

***Key words*:** Deming’s Principles- Total Quality Management- Quality Management in Education - Total Quality Management in Higher Education – Accreditation- Accreditation standards- Accreditation Quality Management.